

محضر

اجتماع لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

بتاريخ 6 فيفري 2019

الدورة النيابية الخامسة

جلسة عدد 12

• تاريخ الاجتماع: 6 فيفري 2019

• جدول الأعمال:

- النظر في مشروع قانون وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية
- التعهد بمقترح قانون يتعلق بالمبادئ الرامية إلى ترسيخ اللغة العربية
- النظر في مقترح قانون يتعلق بثمين التراث الجيولوجي وحمايته

• الحضور:

الحاضرون: (09) - المعتذرون: (03) - المتغيبون: (06)

رفع الجلسة: (13.15)

افتتاح الجلسة: (10.45)

• مداولات اللجنة :

عقدت لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي بتاريخ 6 فيفري 2019 إجتماعا تطرقت فيه إلى مشروع القانون عدد 11 لسنة 1988 المتعلق بإحداث وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية عدد 2018/47 ، وتولى رئيس الجلسة تلاوة مشروع التقرير الذي تم إعداده في الغرض . وأثناء النقاش ، أشار أحد الأعضاء إلى أن إجراءات اللزمات المنصوص عليها بالمشروع المعروض طويلة ومعقدة جدا سيما وأن وزارة الشؤون الثقافية لا تمتلك الإمكانيات اللازمة لمعالجة الإشكاليات التي تطرحها عقود اللزمات . ودعا في هذا الإطار إلى العمل على تبسيط الإجراءات ضمن الفصل 2 من المشروع خاصة وأن هاجس الشفافية ومكافحة الفساد أصبح معطلا للسير الطبيعي للدولة و يعطل بصفة خاصة اللزمات بما يتجه معه إلى إعتقاد صبغة خاصة غير اللزمات نظرا لتعقد وصعوبة إجراءات عقود اللزمات ، ودعا في هذا الغرض إلى الإستنارة بالتبسيطات الواردة بقانون الطوارئ الإقتصادية .

ومن جهة أخرى ، وبعد الإطلاع على القانون عدد 11 لسنة 1988 المتعلق بإحداث وكالة قومية لإحياء وإستغلال التراث الأثري والتاريخي ، والقانون عدد 16 لسنة 1997 المتعلق بتنقيح القانون عدد 11 لسنة 1988 والذي تم بموجبه تسمية الوكالة ب " وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية " . تسائل أحد الأعضاء عن سبب عدم إدراج لفظة " الوطنية " في التسمية حتى تكون التسمية كما يلي " الوكالة الوطنية لإحياء التراث والتنمية الثقافية " .

ومن جهة أخرى ، عبر أعضاء اللجنة عن رغبتهم في معرفة رأي الوزارة في تنقيح عنوان مشروع القانون المعروض ليكون كما يلي " مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 11 لسنة 1988 المؤرخ في 25 فيفري 1988 والمنقح بالقانون عدد 16 لسنة 1997 المؤرخ في 3 مارس 1997 المتعلق بإحداث وكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية " مع إضافة لفظة " جديد " بعد الفصل 2 ولفظة " جديد " بعد الفصل 3 إنسجاما مع تنقيح سنة 1997 . وتمت مراسلة وزارة الشؤون الثقافية في هذا الغرض بتاريخ 11 جانفي 2019 .

كما أشار أحد النواب إلى إستيلاء القطاع الخاص على مدخرات الدولة من التراث الوطني حيث أن كل عمليات التنقيب تجرى دون رقابة من طرف الوكالة على غرار إستغلال منجم

من التراب تستخرج منه مادة لصنع البلور في جهة الوسلائية دون رقابة من الدولة أو تثبت في مدى وجود اثار بالموقع المذكور الذي يتم إستغلال الثروات الباطنية فيه دون رقابة . كما أن عديد المواقع الأثرية غير محمية في ظل غياب جرد لما تتوفر عليه تلك المواقع . و أشار أحد أعضاء اللجنة إلى تخوفه من إستيلاء القطاع الخاص على اللزمات حيث أن هذا المشروع قد وضع على مقاس أطراف معينة لتنجز إستثماراتها في المجال . ودعا في هذا الإطار إلى أن تتضمن كراسات شروط إسناد اللزمات كل الضمانات التي تكرس المحافظة على الطابع التاريخي لأثارنا وتؤمن إستغلالها على الوجه الأنسب وفي إطار الشفافية الازمة .

ومن جهة أخرى ، إطلعت اللجنة على مقترح قانون يتعلق بالمبادئ الرامية إلى ترسيخ اللغة العربية . وتعهدت اللجنة بمقترح القانون .

ومن جهة ثالثة ، تمت تلاوة محضر جلسة الإستماع إلى أصحاب المبادرة التشريعية المتعلقة بثمين التراث الجيولوجي وحمائته . وأقرت اللجنة أن تعقد جلسة إستماع إلى أعضاء الحكومة المعنيين بالموضوع مع إستدعاء اللجنة البرلمانية المكلفة بالثروات الطبيعية أثناء جلسة الإستماع على أن يتولى مكتب اللجنة تحديد الأطراف المعنية بالإستماع .

مقرر اللجنة

رئيس اللجنة

لخضر بلهوشات

هيك بلقاسم

